دراسة تأثير الإنفاق العام على النمو الشامل في مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٢٣) باستخدام نموذجNARDL

A study of the impact of public spending on overall growth in Egypt during the period (1991-2023) using the NARDL model

ماجد محمد يسري الخربوطلي

أستاذ الاقتصاد المساعد بمعهد مصر العالي للتجارة والحاسبات – أكاديمية مصر

المستخلص:

هدفت الدراسة الى قياس تأثير الإنفاق العام على أهم مؤشرات النمو الشامل في مصر باستخدام بيانات الفترة (١٩٩٣ – ٢٠٢٣) و تحديد طبيعة العلاقة بين مكونات الإنفاق العام ومؤشرات النمو الاقتصادي الشامل في مصر خلال فترة الدراسة. واعتمدت الدراسة على المنهجين الاستقرائي والتحليلي، ولمحاولة اكتشاف التأثيرات غير المتماثلة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات ولدراسة التأثيرات السلبية والايجابية في الأجلين القصير والطويل، تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع غير الخطي (NARDL). وانتهت الدراسة الى انه يوجد تاثير عكسى لكلا من التغيرات الإيجابية والسلبية للانفاق العام على معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى مما يظهر وجود علاقة غير خطية .يوجد تاثير عكسى للتغيرات الإيجابية للانفاق العام على معدل نمو القيمة المضافة للقطاعين الزراعى والصناعى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى , ولم يشهد الهيكل القطاعى للناتج المحلى الاجمالى تغيرا جوهريا فيما عدا الانخفاض في مساهمة القطاع الزراعى التغيرات السلبية والايجابية للانفاق العام لا تؤثر على معدل البطالة في الاجلين القصير والطويل , وان كان هناك تحسن ملحوظ في مؤشرات البنية التحتية وذلك نتيجة تطور حجم الاستثمارات في البنية التحتية خلال المرحلة (٢٠١٤ – ٢٠٢٣) وهو ما ساهم في حفز النمو الاقتصادى واثر إيجابيا على معدلات البطالة خلال تلك المرحلة من الدراسة .يوجد تاثير عكسى للتغيرات السلبية للانفاق العام على معدل الفقر بينما لا يوجد تاثير للتغيرات الإيجابية , مما يعنى ان زيادة حجم الانفاق العام لم تساهم في تقليل معدلات الفقر بينما خفض الانفاق العام وبخاصة الدعم قد ساهم في زيادة معدلات الفقر .

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام ؛ النمو الشامل ؛ منهجية NARDL.

Abstract:

The study aimed to measure the impact of public spending on the most important indicators of comprehensive growth in Egypt, using data from the period (1993-2023). It also aimed to determine the nature of the relationship between the components of public spending and indicators of comprehensive economic growth in Egypt during the study period. The study relied on inductive and analytical approaches. To attempt to discover the asymmetric long- and short-term effects between variables and to study the negative and positive effects in the short and long terms, the study relied on the nonlinear autoregressive distributed lag (NARDL) model. The study concluded that both positive and negative changes in public spending have an inverse effect on the GDP growth rate, demonstrating a nonlinear relationship. Positive changes in public spending have an inverse effect on the growth rate of value added in the agricultural and industrial sectors as a percentage of GDP. The sectoral structure of GDP did not undergo any significant change, except for a decline in the contribution of the agricultural sector. Positive and negative changes in public spending do not affect the unemployment rate in the short or long term, although there was a noticeable improvement in infrastructure indicators due to the growth in infrastructure investments during the period (2014-2023), which contributed to stimulating economic growth and had a positive impact on unemployment rates during this phase of the study. Negative changes in public spending have an inverse effect on the poverty rate, while positive changes have no effect. This means that increasing public spending did not contribute to reducing poverty rates, while reducing public spending, especially subsidies, contributed to increasing poverty rates.

Keywords: public spending; inclusive growth; NARDL methodology

مقدمة:

يمثل الإنفاق العام الأنشطة المالية للدولة ويعبر عن كفاءة تحقيق الإشباع العام للمجتمع. ويعتبر الإنفاق العام أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي من خلالها يمكن التأثير في معدلات النمو الاقتصادي، ومستوى الطلب الكلي، ومعدلات التوظيف والدخل القومي. إن تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة من أهم أهداف واضعي السياسات الاقتصادية، إلا أن التفاوت في توزيع الدخل وصعوبة تحقيق عدالة في توزيع ثمار النمو مشكلتين قديمتين شكلتا باستمرار تحدياً لمختلف الاقتصاديات، كما شهدت قضية عدالة التوزيع تحولاً جوهرياً نتيجة التحول في استراتيجيات النمو نحو التأكيد على أهمية البعد البشري، وهو ما يعد جوهر مفهوم النمو الشامل. والإنفاق العام هو أحد أدوات الدولة التي تسعى من خلالها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ويؤثر في توزيع الدخل القومي والاستقرار الاقتصادي، ويؤثر أيضاً في العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة

توزيع الدخل القومى , وتنقسم الورقة البحثية الى عدة اقسام ويتضمن القسم الأول الاطار النظرى للدراسة , ويتناول القسم الثانى تطور بنود الانفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادى في مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٢٣) ويتناول القسم الثانى تطور بنود الانفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادى في مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٢٣) ويتناول القسم الثالث التحليل الاحصائى للبيانات وبناء النموذج القياسى لاختبار فرضية الدراسة.

مشكلة الدراسة:

لا يزال الاقتصاد المصري على الرغم من صياغة وتنفيذ أنواع مختلفة من السياسات والبرامج الاقتصادية عبر عقود زمنية امتدت منذ بداية التسعينات من القرن الماضي يواجهه تحديات متزايدة من أبرزها تذبذب معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى أن التركيب القطاعي للنمو منحاز للقطاع الخدمي على حساب القطاعات التشغيلية (الصناعي – الزراعي). كذلك شهدت معدلات الإنفاق العام تذبذباً، كما أن التحديات التي فرضتها مشكلات تزايد عجز الموازنة والدين العام وارتفاع معدلات التضخم ربما دفعت سياسة الإنفاق العام للتركيز على هدف الاستقرار الاقتصادي الكلي على حساب هدف حفز النمو، وقد ساهمت تلك العوامل في زيادة معدلات الفقر وزيادة الفجوة بين الطبقات وتقليص نطاق المشاركة في ثمار النمو وهو ما قد يمثل ضعف في عدالة الفرص وعدالة العائد. وهنا تبرز أهمية كفاءة السياسات الاقتصادية ومنها سياسة الإنفاق العام. وبالتالي تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة على السؤال التالي: ما هو تأثير الإنفاق العام على أهم مؤشرات النمو الشامل في مصر؟.

أهداف الدراسة:

١) تحديد طبيعة العلاقة بين مكونات الإنفاق العام واهم مؤشرات النمو الشامل في مصر خلال الفترة (١٩٩١–٢٠٢٣).

٢) قياس تأثير الإنفاق العام على أهم مؤشرات النمو الشامل في مصر باستخدام بيانات الفترة (١٩٩١ – ٢٠٢٣).

فرضية الدراسة:

هناك تاثير سلبى للانفاق العام على اهم مؤشرات النمو الشامل في مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٢٣).

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطى من خلال استعراض الاطار الفكرى للموضوع ، ونتائج الدراسات السابقة وتطبيق ذلك على مصر , ولمحاولة اكتشاف التأثيرات غير المتماثلة طويلة وقصيرة الأجل بين

المتغيرات ولدراسة التأثيرات السلبية والايجابية في الأجلين القصير والطويل، تم الاعتماد على الأسلوب القياسى باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع غير الخطي (NARDL).

أولاً: الإطار النظري :

١) مفهوم النمو الشامل:

هناك قدر كبير من التداخل في الأدبيات الاقتصادية بين مفهوم النمو المتحيز للفقراء ومفهوم النمو الشامل، وقد تم تعريف النمو المتحيز للفقراء من قِبل (Kakwani, N, 2008)، بأنه هذا النمو "الذي تنخفض معه معدلات الفقر نتيجة زيادة دخول تلك الطبقة"، وهو ما يعتبر المفهوم المطلق للنمو المتحيز للفقراء، ومن الدراسات التي تبنت هذا المفهوم أيضا دراسة Ravallion.(٢٠٠٤)، حيث عرفه بأنه "النمو الذي يخفض من معدلات الفقر ويحسن من الظروف المعيشية للفقراء بغض النظر عن اعتبارات العدالة. أما التعريف النسبي للنمو المتحيز للفقراء فيتطلب أن تزداد دخول الفقراء بمعدلات نمو أسرع وأكبر من معدلات نمو دخول باقي طبقات المجتمع، وتوجد عدة تعريفات تندرج تحت هذا المفهوم النسبي منها دراسة White & Anderson, (٢٠٠١) حيث ترى أن النمو المتحيز للفقراء يعني أن يزداد دخل الفقراء بمعدل أعلى من زيادة دخل الأغنياء، وقد يكون الجدل حول المفهومين المطلق والنسبي قد أدى إلى ظهور اصطلاح النمو الشامل حيث ظهرت تعريفات متعددة للنمو الشامل، فنجد البنك الدولي عرف النمو الشامل بأنه النمو الذي يحقق التوظيف المنتج بمعنى زيادة عدد الوظائف وزيادة الإنتاجية والدخول من الوظائف The world bank(٢٠٠٩) ونجد أن البنك الدولي ركز على أهمية النمو الشامل من زاوية (الآليات) ورؤية البنك الدولي تحاول الخروج من آلية إعادة التوزيع للتغلب على الفقر والتهميش الاجتماعي للدخول إلى آلية طويلة الأجل تركز على كيفية زيادة معدلات النمو ومشاركة جميع الفئات بها، في حين تؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على أن النمو الشامل يضمن التماسك الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال دعم الفئات المهمشة والاستثمار في التدريب وتنمية المهارات مع استفادة جميع الفئات من النمو ورفع معدلات التوظيف وتقليص الفجوة فيما بين الفئات الغنية والفقيرة ليس فقط عن طريق التوزيع العادل لعوائد النمو وإنما باتساع نطاق المشاركة OECD, (٢٠١٤) وعلى الرغم من انتشار استخدام مصطلح النمو الشامل إلا أنه لا يمتلك مفهوماً محدداً، وإن كان تم التركيز في بعض الأدبيات على تناوله من خلال مدخل العمليات والآليات حيث عرفه Kalsen,(٢٠١٠) بأنه اشتراك الجميع في خلق الفرص الاقتصادية في جني ثمار هذه الفرص، وعرفته دراسة سليمان، (٢٠١٣) بأنه النمو الذي يرتكز على قاعدة عريضة من المشاركين على مستوى كافة القطاعات ويشغل الجزء الأكبر من القوى العاملة في أعمال منتجة، كما أكد GSDRC,(٢٠١٠) أن النمو الشامل هو النمو الذي لا يكتفي فقط بخلق فرص اقتصادية جديدة ولكنه يقوم بالتأكيد على وصول كافة شرائح المجتمع خاصة الفقراء لهذه الفرص ولابد أن

يكون انتشار الفرص مدعوماً بالحوكمة والمساءلة، كما عرفه Juzhong & Ali, (٢٠٠٧) بأنه "النمو الذي يستند إلى الفرص المتساوية والوصول المتساوي للنتائج ويزيد فرص حدوثها"، في حين أشار Asian development bank, (٢٠٠٨) إلى مفهوم النمو الشامل بأنه "النمو الذي يخلق فرص اقتصادية جديدة ويضمن توسيع دائرة المشاركة وخاصة الفقراء في الفرص المهيأة".قامت دراسة World bank, (٢٠٠٩) بتحليل الأدبيات التي تناولت تعريفات النمو الاقتصادي الشامل وتوصلت الدراسة إلى أن الحد من انتشار الفقر في المجتمع بشكل سريع ومستدام يتطلب تحقيق نمو اقتصادي شامل وذلك عن طريق تحقيق نمو سريع ومستدام على المدى الطويل، وقاعدة عريضة من النمو في كافة القطاعات شاملة لقطاع كبير من القوى العاملة في الاقتصاد.

وبالتالي فإن الفكر الاقتصادي الحديث يهتم بالنمو المصحوب بعدالة توزيعية أي تحسين الأحوال المعيشية للفئات الفقيرة وتلك التي تتمثل في الاستثمار في العنصر البشري، من خلال زيادة فرص التشغيل المتاحة لهم، والحد من مخاطر البطالة والفقر وذلك من خلال رفع مستويات التعليم وزيارة مهاراتهم الإنتاجية وبالتالي نحن أمام نوعين من العدالة وهما عدالة الفرص. بما يعني توافر فرص متساوية للأفراد لتنمية مهاراتهم أما النوع الآخر فهو عدالة العائد، بمعنى تساوي الأفراد في معدلات الدخول، والرعاية الصحية والتعليمية... الخ.

٢) ركائز النمو الشامل:

يمكن القول استناداً إلى التعريفات السابقة أن النمو الشامل يركز على عدة ركائز أهمها الاهتمام بالتكوين القطاعي لعملية النمو، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية Podesta, (٢٠١٣) وتوفير آلية للحماية الاجتماعية للحد من المخاطر Sen, (٢٠١٤). يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، يعتبر الاستثمار في التعليم من أهم مكونات رأس المال البشري، ولقد تم ربط الاستثمارات في التعليم والصحة إحصائياً بتحسين نتائج التنمية الاقتصادية وبكيفية تحقيق النمو الاقتصادي في الممارسة العملية Ravallion, (٢٠٠٤). واشارت دراسة Loayza, (٢٠١٠) إلى أن النمو في القطاعات كثيفة العمل يكون له تأثير ايجابي على النمو وبخاصة في الدول التي تعيش أغلبية الفقراء منها في المناطق الريفية ويعتمدون على النشاط الزراعي كما أكد Seneviratne, (٢٠١٣) على الدور الايجابي للبنية التحتية في حقيق النمو. واكدت دراسة Sakr (٢٠١٣) على أن النمو الاقتصادي الشامل يعتمد على ضرورة توافر البنية التحتية الكافية في المجتمع، وبناء رأس المال البشري من خلال التعليم والخدمات الصحية، ودعم الأنشطة الإنتاجية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع.

في حين أكدت دراسة Khan and et al (٢٠١٦) على أن تكافؤ الفرص هو جوهر عملية النمو الاقتصادي الشامل للجميع، الذي يساعد على خلق فرص العمل من خلال النمو الاقتصادي السريع والمستدام وتعزيز

المساواة والعدالة الاجتماعية. وأظهرت النتائج أن استقرار الاقتصاد الكلي من المحددات الهامة لتعزيز النمو. وتعتبر دراسة Elshawarby(٢٠١٧) سياسات الاقتصاد الكلي أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي الشامل بالإضافة إلى دور الهيكل الاقتصادي والتركيب القطاعى للنمو، وأشارت إلى أن النمو في القطاعات كثيفة العمل يكون له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي الشامل بخاصة في الدول التي يعيش أغلبية الفقراء في المجتمع في المناطق الريفية ويعتمدون على النشاط الزراعى .

٣) مؤشرات قياس النمو الشامل:

ظهرت عدة محاولات لقياس النمو الشامل، حيث حاولت دراسة Ramo (٢٠١٣) بناء مؤشر لقياس النمو يهتم بأثر النمو اعتماداً على مؤشر مركب من فقر الدخل، وعدم العدالة، ونسبة التوظف، كما قدم Habito(٢٠٠٩) محاولة لقياس النمو باستخدام مرونة استجابة الفقر للنمو مع التمييز بين فقر الدخل ومقاييس الفقر متعددة الأبعاد، في حين قدمت دراسة Mckinley (٢٠١٠) مؤشر مركب يشمل مؤشرات النمو والتوظيف المنتج والبنية التحتية وفقر الدخل والعدالة والحماية الاجتماعية. في حين اعتمدت دراسة Elshawarby (٢٠١٥) على مؤشر مركب للنمو وتوزيع الدخل ومؤشرات عدم المساواة وتقاسم الفرص، وبنفس الطريقة اعتمدت دراسة Omar (٢٠١٨) على منهجية لقياس النمو الشامل باستخدام دالة الفرص الاجتماعية التي تشبه فكرة دالة الرعاية الاجتماعية. وتوصلت إلى أن النمو لم يكن نمو شامل خلال فترة الدراسة .

٤) الانفاق العام وتحفيز النمو الشامل:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أهمية الإنفاق العام في النمو الاقتصادي والتأثير على حجم الطلب الكلي، ومن ثم فإن أي تغير في حجم الإنفاق العام ونوعيته يصبح مسألة حاكمة في تحديد مسار النمو الاقتصادي شحاتة (٢٠٠٩). يتأثر حجم الإنفاق العام بكثير من العوامل، التي من أهمها:

(أ) العوامل الاقتصادية:

هناك علاقة طردية بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الإنفاق العام، ويتأثر حجم الإنفاق العام بطبيعة الهيكل الاقتصادي ودرجة التنمية الاقتصادية فكثيراً ما نجد أن حجم الإنفاق في الدول المتقدمة أعلى من الإنفاق العام في الدول النامية، لذلك فإن إقامة المشاريع الاقتصادية التوسعية تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

(ب) العوامل الاجتماعية:

تؤثر العوامل الاجتماعية، مثل عدد السكان والهيكل الديموغرافي للسكان، في حجم الإنفاق العام، حيث تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة أعباء الدولة لتوفير السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام، كذلك فإن زيادة الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية تؤدي إلى زيادة الإنفاق المخصص للخدمات العامة، من تعليم وصحة ومرافق، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

(ج) العوامل المالية:

تؤثر العوامل المالية المتمثلة في الإيرادات المالية للدولة في حجم الإنفاق العام، لأن حجم الإنفاق العام يحدد وفقاً لقدرة الدولة على الحصول على الإيرادات لضمان القدرة المالية على تغطية هذه النفقات. كذلك فإن القدرة الاقتراضية للدولة سوف تؤثر أيضا في حجم الإنفاق العام. وتعتمد بعض الدول على الاقتراض لتعويض العجز في إيراداتها عن نفقاتها، ولكن بسبب زيادة عبء خدمة الدين فإن ذلك يعتبر عقبة أمام التنمية الاقتصادية.

(د) عوامل أخرى:

- **قيمة النقود:** يؤدي انخفاض قيمة النقود إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

العوامل الإدارية: يؤدي ضعف التنظيم الإداري إلى زيادة تكاليف تقديم الخدمات، وبالتالي زيادة الإنفاق العام. إضافة إلى أن الزيادة في عدد العاملين في الأجهزة والمؤسسات الحكومية تفوق احتياجات الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الأجور والرواتب، وبالتالي زيادة حجم الإنفاق العام.

وفيما يتعلق بدور السياسة المالية في حفز النمو من واقع الأدبيات والفكر الاقتصادي فقد اختلف أهمية الدور الذي تلعب السياسة المالية بتطور نظريات النمو الاقتصادي.

بدأ الاتجاه نحو نظرية حديثة للنمو مع أفكار كل من "رومر ولوكاس" Romer, (١٩٩٤) والتي فسرت النمو بمتغيرات من الداخل. وأن النمو طويل الأجل يتحقق من خلال تراكم المعرفة والاستثمار فيها، أكد لوكاس Lu cas (١٩٨٨) على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري والذي يحفز النمو في الأجل الطويل، وبالتالي فإن السياسة المالية من خلال أدواتها الأساسية وبخاصة الإنفاق العام يمكن أن تلعب دوراً محورياً في تحقيق التكامل بين هدفي زيادة النمو مع عدالة في التوزيع بزيادة حجم الاستثمار في رأس المال البشري، ولكن قد يبدو تعارض لسياسات تحفيز النمو مع متطلبات عملية تعبئة الموارد المحلية باستخدام آلية الضرائب، وتزداد الأمور صعوبة مع وجود عجز مزمن ومتواصل في الموازنة العامة للدولة وزيادة مضطردة في حجم الدين العام، وهنا تبرز أهمية كفاءة السياسات المالية في التعامل مع الأهداف المتعارضة وصولاً إلى التوازن والتركيبة المثلى لجميع الأهداف بالتنسيق مع كافة السياسات الاقتصادية الأخرى. يؤثر توزيع الإنفاق العام على القطاعات المختلفة في كفاءة الإنفاق العام، لذلك فإن تغيير تخصيص الإنفاق على القطاعات دون زيادة حجم الإنفاق سيؤثر في كفاءة الإنفاق. وأيضا فإن تحويل الموارد من بند لآخر داخل القطاع نفسه سيؤثر أيضا في كفاءة الإنفاق. ومن هنا تأتي أهمية إعادة النظر في تخصيص الإنفاق على القطاعات وداخل كل قطاع لرفع مستوى كفاءة الإنفاق العام.

٥) تاثير الانفاق العام على النمو الاقتصادى واستعراض الدراسات التطبيقية والادبيات النظرية :

يسود في الأدبيات النظرية جدل عام حول الآثار الناجمة عن الإنفاق العام وهيكله بالنسبة للنمو الاقتصادى ، فمن ناحية تقوم وجهة النظر التقليدية على أن الإنفاق العام – خاصة على رأس المال البشري والبنية التحتية المادية – قد يكون محفزاً للنمو من خلال رفع إنتاجية عناصر الإنتاج. ومن ناحية أخرى، يشير المعارضون للتدخل الحكومي إلى المشكلات المتعلقة بضعف كفاءة الحكومة في تقديمها للسلع العامة، والآثار السالبة التي قد تنتج عن آليات تعبئة الإيرادات الحكومية (الضرائب) اللازمة لتمويل ذلك الإنفاق، من حيث التأثير على الحوافز والحد من كفاءة تخصيص الموارد بما يلحق الضرر بالنمو الاقتصادي (Albatel, 2000). كذلك فإن طبيعة العلاقة بين المكونات المختلفة للإنفاق العام والنمو الاقتصادي تعد أيضا محل جدل من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

اختلف الاقتصاديون حول تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي. اعتقد الكينزيون أن زيادة الإنفاق العام تحفز النمو الاقتصادي في حالة الكساد من خلال أثر المضاعف، ويمكن أن تمثل عامل استقرار في مواجهة الانخفاض المفاجئ في الاستثمار الخاص، فضلاً عن ذلك يمكن أن تخفض الحكومة الإنفاق في حالة ارتفاع معدلات التضخم كجزء من علاج المشكلة. كذلك أكد الكينزيون والكينزيون الجدد على أن التغيرات في الطلب الكلي سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على الاقتصاد في الأجل القصير، وبالتالي تغيرات الإنفاق العام حتى لو كانت متوقعة تكون لها آثار ايجابية على الناتج بسبب جمود الأسعار والأجور Froyen, (٢٠١٣) وأشار Barro, (١٩٩٠) إلى أن الإنفاق العام الممول من خلال الضرائب يؤثر بالسلب على معدل النمو الاقتصادي إذا كانت خدمات الحكومة موجهة لرفاهية الأفراد، أما في حالة النفقات الحكومية الإنتاجية والتي تعد مدخلاً في دالة الإنتاج فإن الإنفاق العام سوف يؤثر على معدل النمو الاقتصادي بالإيجاب في البداية عندما يكون حجم الحكومة صغيراً، ويؤثر بالسلب في النهاية عندما يكبر حجم الحكومة. وهناك العديد من الدراسات التطبيقية التي درست تاثير الانفاق على النمو الاقتصادى حيث استخدمت دراسة Sasmal and Sasmal, (٢٠١٦) بيانات عن ٢٢ محافظة هندية واعتمدت على التقدير بطريقة التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية. وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي على البنية الأساسية (كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي) والإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية (كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي) يؤثران ايجابياً على النمو الاقتصادي، وأن تأثير الإنفاق على البنية الأساسية كان أقوى. في حين اعتمدت دراسة Laboure and Taugourdeau, (٢٠١٨) على بيانات عن ١٤٧ دولة خلال الفترة (١٩٧٠ – ٢٠٠٨) وتضمنت العينة ٣١ دولة منخفضة الدخل، و٦٩ دولة متوسطة الدخل، و٤٧ دولة مرتفعة الدخل، وخلصت الدراسة إلى أن تأثير

الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي كان ايجابياً في حالة الدول منخفضة الدخل وكان سلبياً في حالة الدول متوسطة ومرتفعة الدخل. كذلك أشارت الدراسة إلى أن الإنفاق على التعليم كان أكثر بنود الإنفاق الحكومي حفزاً للنمو الاقتصادي في الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل. قامت دراسة Olumide, et al., (٢٠٢٠) بتوضيح أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة من (٢٠٠٧ – ٢٠١٥) وتوصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يتأثر بالصدمات المالية للإنفاق الحكومي وفقاً لطبيعة الصدمة. هدفت دراسة Wahyudi, (٢٠٢٠) إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. واستخدمت هذه الدراسة بيانات من ٣٤ مقاطعة في اندونيسيا خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٨ باستخدام اختبار سببية جرانجر ووجدت أن الإنفاق الحكومي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي. واستخدمت دراسة Sidek and Asutay, (٢٠٢١) بيانات سلسلة مقطعية عن ٣٠ دولة متقدمة و ٩١ دولة نامية خلال الفترة (١٩٨٤ – ٢٠١٧) وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وأن الإنفاق الحكومي الاستثماري له أثر ايجابي. كذلك أشارت الدراسة إلى أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي يكون له أثر ايجابي عندما نأخذ في الاعتبار التداخل بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والمتغيرات المؤسساتية مثل مؤشر الحوكمة ومؤشر الفساد. واعتمدت دراسة Qehaja et al (٢٠٢٢) على بيانات سلسلة مقطعية عن ٢١ دولة خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠) واستخدمت طريقة OLS وطريقة التأثيرات الثابتة وطريقة التأثيرات العشوائية، وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر ايجابياً على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة. وهدفت دراسة الدواخلي، (٢٠٢٢) إلى اختبار العلاقة غير الخطية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام الطرق القياسية المستخدمة في تحليل بيانات بانل، وذلك من خلال تقدير عتبة الإنفاق الحكومي خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠) باستخدام مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأخرى. توصلت الدراسة إلى وجود أثر لعتبة الإنفاق الحكومي وملائمة النموذج غير الخطي في تفسير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث تحددت مستوى العتبة عند ٣٢.٩٪، ٣٠.٠١٪ وبالنسبة إلى نموذجي (PTR)، (PSTR) على الترتيب، وكان لمعدلات الإنفاق الحكومي الأقل من مستوى العتبة تأثير ايجابي معنوي على النمو الاقتصادي في النموذجين، في حين أن لمعدلات الإنفاق الحكومي الأكبر من مستوى العتبة تأثير سلبي معنوي على النمو الاقتصادي في النموذجين أيضا. هدفت دراسة عبده، (٢٠٢٣) إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات مقطعية عن ٨٥ دولة نامية متوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٩). واستخدمت الدراسة في التقدير طريقة المربعات الصغرى OLS. وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (كنسبة من GDP)، والإنفاق الحكومي على الصحة

(كنسبة من GDP)، والإنفاق الحكومي على التعليم (كنسبة من GDP) اثروا بالسلب على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٩) . وفي مصر قامت دراسة عليوة، (٢٠١٦) بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي بمصر خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٤)، حيث توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي موجب للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي من مصروفات جارية أو استثمارية موجهة إلى أغراض التنمية والنمو الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق المجتمع معدلاً مرتفعاً من النمو الاقتصادي في مصر. في حين هدفت دراسة قابيل، (٢٠٢٢) إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في مصر وذلك باستخدام منهجية ARDL عن الفترة (١٩٨٠ – ٢٠١٩)، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها، أن العلاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في الأجلين القصير والطويل.اهتمت دراسة عطية، (٢٠٢٢) بدراسة التأثير غير المتماثل لصدمات السياسة المالية على معدل النمو الاقتصادي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي (NARDL) من خلال دراسة بيانات سنوية على الاقتصاد المصري لفترة تقدير تمتد من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٩، وكشفت النتائج أن النمو الاقتصادي يستجيب بشكل غير متماثل للصدمات المالية على المديين الطويل والقصير. درست دراسة داود والبدري، (٢٠٢٣) محددات النمو الاقتصادي الاحتوائي في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٠. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك توازنية طويلة الأجل بين مؤشر النمو الاقتصادي الاحتوائي والمتغيرات المحددة له. وأن النمو الاقتصادي الاحتوائي في الاقتصاد المصري يتأثر بشكل ايجابي بكل من الإنفاق على التعليم، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح على الاقتصاد العالمي، والائتمان المصرفي. وفي المقابل يتأثر بشكل سلبي بكل من الإنفاق على الصحة، الاستثمار الخاص المحلي، تم التوصل إلى أن النمو الاقتصادي لم يكن احتوائياً في الاقتصاد المصري.

ثانيا : تطور بنود الانفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادى في مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٢٣) :

يرجع أسباب اختيار تلك الفترة الى دراسة اثر اختلاف السياسات المالية بين سياسات انكماشية مع بداية تبنى مصر برامج الإصلاح الاقتصادى خلال بداية التسعينات من القرن الماضى ثم اتباع سياسات توسعية مع بداية الالفية وتحقيق اعلى معدلات نمو خلال تلك الفترة مرورا بالعديد من الصدمات العالمية مثل الازمة العالمية (٢٠٠٨) – كوفيد ١٩ – الحرب الروسية الأوكرانية وغير ذلك مرورا بالعديد من الاحداث السياسة الهامة في مصر منذ عام (٢٠١١) حتى عام (٢٠١٣) ثم تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى عام (٢٠١٦)

وسوف يتم تقسيم فترة الدراسة الى ثلاث مراحل : المرحلة الأولى (١٩٩١ -٢٠٠٢) المرحلة الثانية (٢٠٠٣ – ٢٠١٣) المرحلة الثالثة (٢٠١٤ – ٢٠٢٣) .

المرحلة الأولى (١٩٩١ – ٢٠٠٢): انخفضت نسبة الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً خلال تلك المرحلة كذلك انخفض نسبة الدعم كنسبة من الإنفاق العام وقد يرجع ذلك إلى طبيعة السياسات الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. ورغم أن مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى تقارب كبير في بداية عملية الإصلاح الاقتصادي إلى أنها أخذت الاتجاه التصاعدي إلى أن بلغ معدل النمو ٦.٠٥٪ عام ١٩٩٥ ورغم تحسن معدلات نمو الناتج المحلي إلا أنه لم تتحسن معدلات البطالة. وقد ساهمت تلك السياسات في زيادة معدل الفقر إلى ١٩.٤٪ عام ١٩٩٥.وفيما يخص توزيع هيكل الناتج على مستوى القطاعات شهدت المرحلة تراجعا في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من ١٦.٩٪ عام ١٩٩١ إلى ١٥.٢٪ عام ٢٠٠٣ في حين لم يشهد كلاً من قطاع الخدمات والقطاع الصناعي تغير ملحوظ. حيث شكل قطاع الخدمات حوالى ٥٠٪ من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك المرحلة.

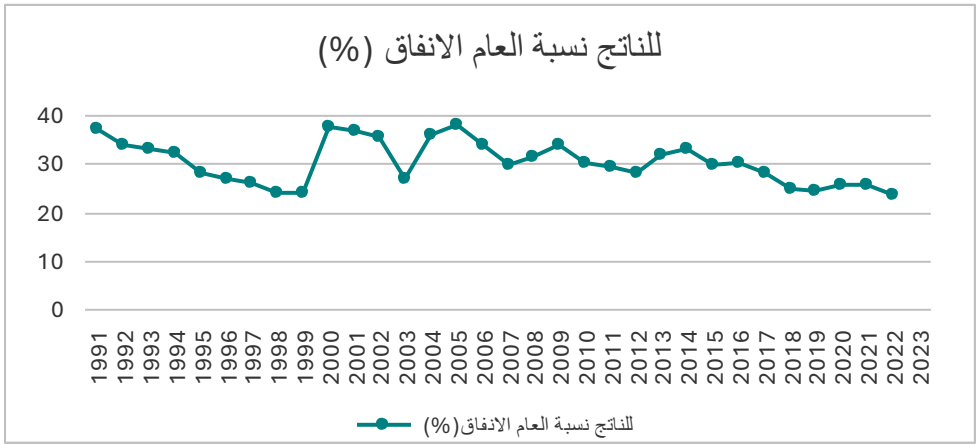

شكل رقم (١) :تطور نسبة الانفاق العام نسبة الى الناتج المحلى الاجمالى في مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٢٣)

المصدر : من اعداد الباحث باستخدام بيانات جدول رقم (٣) الملحق اعتمادا على بيانات البنك الدولى , البنك المركزى المصرى / قطاع البحوث الاقتصادية / النشرة الإحصائية / اعداد مختلفة , وزارة المالية المصرية – الموازنة العامة للدولة – التقرير السنوي لاعداد مختلفة .

المرحلة الثانية (٢٠٠٣ – ٢٠١٣): شهدت تلك المرحلة زيادة نسبة الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في إطار حزمة من السياسات التوسعية هدفها تحفيز النمو الاقتصادي. وتحسنت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ ليتجاوز ٧٪ عامى (٢٠٠٧/٢٠٠٨) وتمثل اعلى معدلات خلال فترة الدراسة.

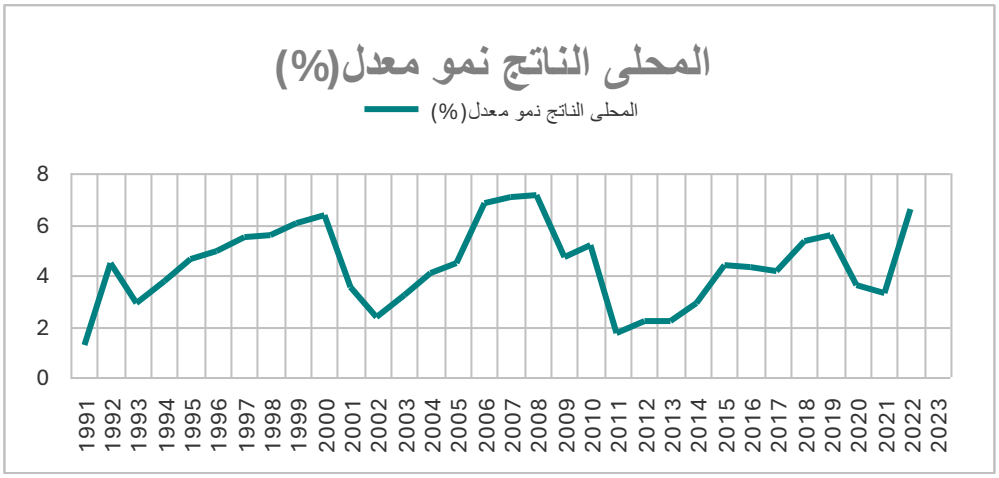

شكل رقم (٢) تطور معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى % في مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٢٣)

المصدر : من اعداد الباحث باستخدام بيانات جدول رقم (٢) الملحق اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولى – world development indicators 2023 – متاحة من خلال : https://databank#worldbank.org/source/world-development-indicators

وعلى الرغم من زيادة نسبة الإنفاق العام، إلا أن الاستثمارات العامة للدولة شهدت تراجعاً وقد أثر انخفاض الإنفاق العام الاستثماري على كفاءة ونوعية مشروعات البنية التحتية الأساسية والاهم هو التأثير السلبي على قطاعي التعليم والصحة حيث انخفض نصيب الإنفاق على التعلم من جملة الإنفاق العام، حيث لم تتعدى نسبة الإنفاق على التعليم في المتوسط (٤.٣٪) وارتفعت نسبة الأمية، كذلك انخفض متوسط الإنفاق على الصحة خلال الفترة إلى حدود ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

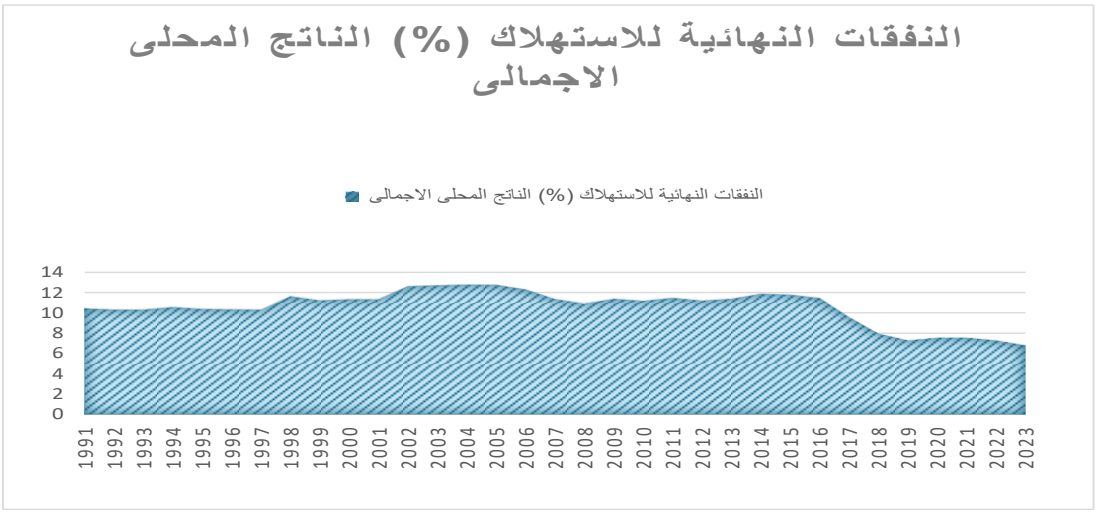

شكل رقم (٣) تطور معدل النفقات النهائية للاستهلاك % الناتج المحلى الاجمالى في مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٢٣)

المصدر : من اعداد الباحث باستخدام بيانات جدول رقم (٣) الملحق **اعتمادا على بيانات البنك الدولى , البنك المركزى المصرى / قطاع البحوث الاقتصادية / النشرة الإحصائية / اعداد مختلفة , وزارة المالية المصرية – الموازنة العامة للدولة – التقرير السنوي لاعداد مختلفة .**

وفيما يخص توزيع هيكل الناتج على مستوى القطاعات فقد شهد القطاع الزراعي تراجعاً في نسبة مساهمته في الناتج إلى ١١.٢٪ عام (٢٠١٣) بعد أن كان ١٦.٩٪ عام (١٩٩١)، في حين شهدت مساهمة كلا القطاعي الصناعي وقطاع الخدمات تحسناً وإن كانت النسب متقاربة مع بداية الفترة (١٩٩١). حيث يغلب على توزيع

هيكل الناتج مساهمة قطاع الخدمات بحوالي ٥٠٪. وبالتالي تظهر هذه الاتجاهات في نمو الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية أن الاقتصاد المصري لم يشهد تغيير جوهري في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ولا فى معدلات نموه فيما عدا الانخفاض الواضح في حصة القيمة المضافة لقطاع الزراعة، وعلى الرغم من تحسن معدلات نمو قطاعي الصناعة والخدمات، إلا أن هناك ضعف في مساهمة تلك القطاعات في التشغيل وخلق فرص عمل جديدة حيث لم تتأثر معدلات البطالة (١٠٪ في المتوسط)، بل ارتفعت لتسجيل ١٣.١٪ عام (٢٠١٣) وهو أعلى معدل منذ عام (١٩٩١).

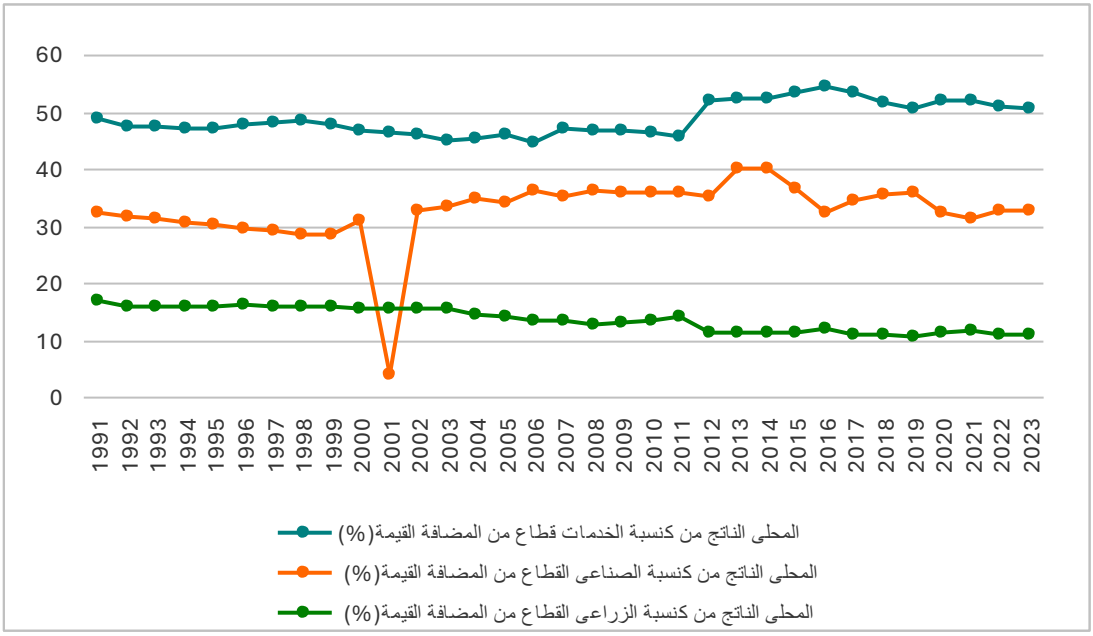

شكل رقم (٤) تطور نسب القيمة المضافة من قطاع الخدمات كنسبة من الناتج المحلى , القيمة المضافة من القطاع الصناعى كنسبة من الناتج المحلى , القيمة المضافة من القطاع الزراعى كنسبة من الناتج المحلى في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣).

المصدر : من اعداد الباحث باستخدام بيانات جدول رقم (١) الملحق اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولى – world development indicators 2023 – متاحة من خلال : https://databank#worldbank.org/source/world-development-indicators

وبالتالي رغم زيادة نسبة الإنفاق العام وكذلك ارتفاع معدلات النمو، إلا أنها لم تساهم في تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي الشامل، حيث لم تؤثر تلك المعدلات في زيادة توليد فرص العمل او تحسين مؤشرات التعليم والصحة ، ومع استمرار سياسة تخفيض الدعم كنسبة من الإنفاق العام مع ثبات تقريباً نسبة الإنفاق الاستهلاكي للحكومة كنسبة من الناتج المحلي رغم زيادة معدلات النمو السكاني، لم تتحسن الظروف المعيشية بل تعرضت العديد من الأسر من الطبقة المتوسطة لمخاطر الانزلاق في الفقر حيث قفز نسبة الفقر إلى أن وصل إلى ٢٥.٢٪ عام (٢٠١٠) وانحصرت سياسة الحكومة لتخفيف وطأة الفقر في دعم بعض السلع والاعتماد على

شبكات الأمان الاجتماعي. وإذ تكفي هذه السياسات في التخفيف من وطأة الفقر عند بعض الفئات فلا يمكن الاعتماد عليها كلية في تغير توزيع الدخل.

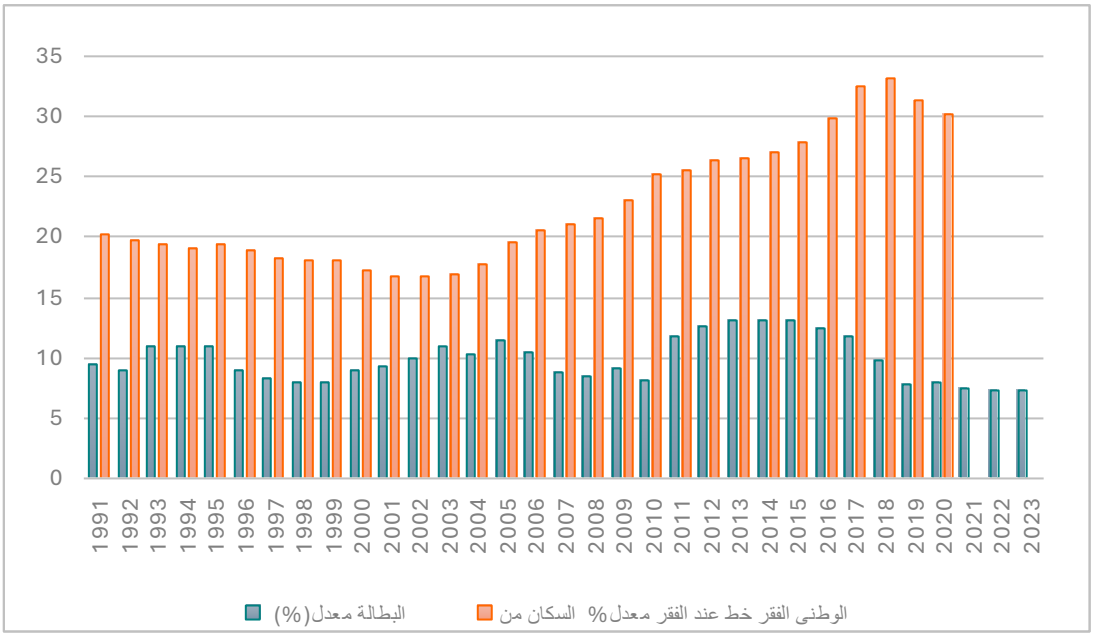

شكل رقم (٥) : تطورمعدل البطالة و معدل الفقر عند خط الفقر الوطنى % من السكان في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)

المصدر : من اعداد الباحث باستخدام بيانات جدول رقم (٢) الملحق اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولى – world development indicators 2023 – متاحة من خلال : https://databank#worldbank.org/source/world-development-indicators

نتيجة لذلك سادت حالة من عدم الرضا ساعدت على أحداث يناير (٢٠١١) ونتيجة لعدم الاستقرار تراجعت معدلات النمو بشدة لدخل ١.٧٦٪ وانخفض نسبة الإنفاق العام إلى ٢٨.١٪ على (٢٠١٢).

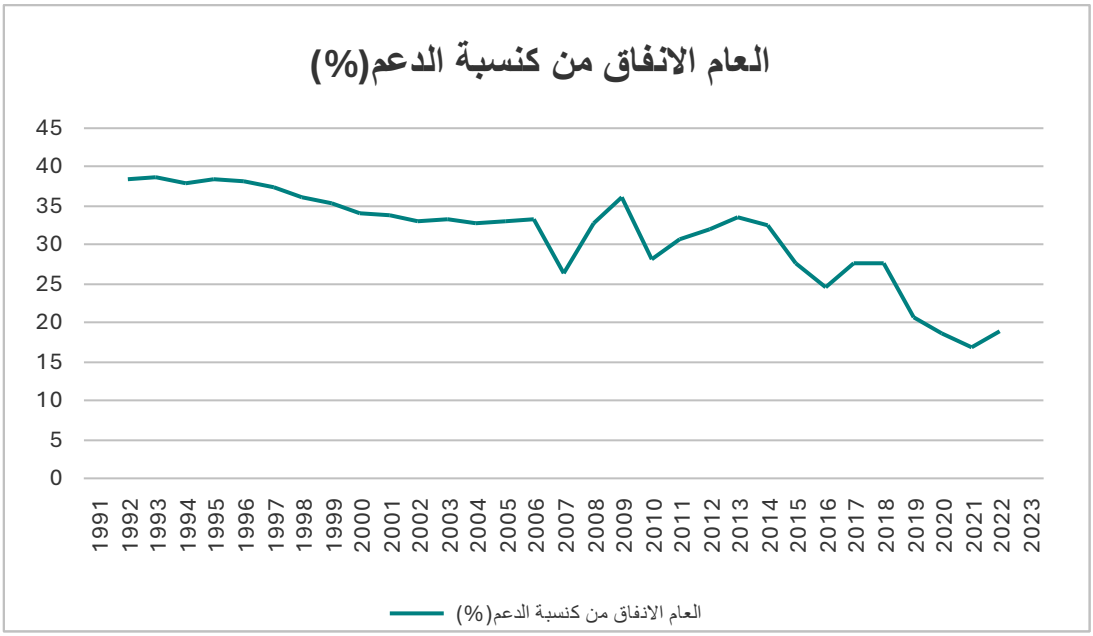

شكل رقم (٦) تطور نسبة الدعم الى الانفاق العام (%) في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)

المصدر : من اعداد الباحث باستخدام بيانات جدول رقم (٣) الملحق **اعتمادا على بيانات البنك الدولى , البنك المركزى المصرى / قطاع البحوث الاقتصادية / النشرة الإحصائية / اعداد مختلفة , وزارة المالية المصرية – الموازنة العامة للدولة – التقرير السنوي لاعداد مختلفة .**

كذلك انخفض الدعم كنسبة من الإنفاق العام، وارتفعت نسبة البطالة، وقفزت نسبة معدل الفقر إلى ٢٦.٥٪ عام (٢٠١٣) وتعددت الأسباب التي ساهمت في زيادة حدة الفقر وأهمها السياسات الاقتصادية وبخاصة السياسة المالية ولم تنجح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تقليل معدلات الفقر .

المرحلة الثالثة (٢٠١٤ – ٢٠٢٣): شهدت تلك المرحلة استقرار الأوضاع السياسية عام ٢٠١٤ وبدأت الحكومة تتخذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة الاختلالات وتدني مؤشرات الأداء الأساسية وأهمها انخفاض معدلات النمو والذي بلغ ٢.٤٪ في المتوسط خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١٤) بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة ليبلغ في المتوسط ١٣٪ وكان لهذه الإجراءات أثر ايجابي على تنامي معدل النمو وبلغ ٤.٣٪ عام (٢٠١٥) وشرعت الحكومة في تنفيذ خطة طموحة لجذب الاستثمارات وخلق فرص العمل وإن كان لم يترجم التحسن إلى نتائج اجتماعية أفضل حيث ظلت معدلات البطالة عند مستوياتها المرتفعة وبلغ في المتوسط ١٢.٥٪، وسجل معامل جيني زيادة من ٢٩.٨ نقطة عام (٢٠١٢) ليصل إلى ٣١.٨ نقطة عام (٢٠١٥) وارتفعت أيضا مؤشرات الفقر لتصل إلى ٢٧.٨٪ عام (٢٠١٥)، وشرعت الحكومة في تطبيق برنامج لمعالجة الاختلالات الهيكلية وفق نهج صندوق النقد الدولي اعتبارا من عام (٢٠١٦).وبدأت الحكومة حزمة من الإجراءات الإصلاحية حيث انخفضت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج لتصل ٢٣.٣٪ عام (٢٠٢٢) كما انخفض الدعم كنسبة من الإنفاق العام بشكل ملحوظ ومؤثر وصل أدنى مستوياته ١٦.٧٪ عام (٢٠٢١) وهو انخفاض كبير جداً إذا ما قورن بمعدل ٣٨٪ عام (١٩٩١)، ورغم التحسن الملحوظ في مؤشرات البنية التحتية حيث تقدمت

مصر من المركز ٩١ عام (٢٠١٥) إلى المركز ٥٢ عام (٢٠١٩) بل وصلت للمرتبة ١٨ عام (٢٠٢٣) ذلك نتيجة تطور حجم الاستثمارات في البنية التحتية خلال تلك الفترة بشكل ملحوظ وهو ما ساهم في حفز النمو الاقتصادي وارتفع بشكل تدريجي إلى أن وصل إلى ٦.٦٪ عام (٢٠٢٢) وكذلك انخفضت معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها ٦.٤٪ عام (٢٠٢٢) الا انه لم تتحسن نسبة الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى وفيما يخص توزيع هيكل الناتج ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات لتسجيل ٥٣٪ في المتوسط ولم تتحسن نسبة مساهمة كلا من القطاع الصناعي أو الزراعي وبالتالي لم يحدث أي تغير جوهري في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي. ورغم انخفاض معدلات البطالة إلا أن معدلات الفقر ارتفعت بشكل مضطرد إلى أن وصلت ٣٠.٢٪ عام (٢٠٢٠) متأثرة بسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي والأزمات العالمية.

ثالثا : التحليل الإحصائي للبيانات

سوف يرتكز هذا الجزء على تحليل بيانات عينة الدراسة باستخدام بعض الأساليب الإحصائية لدراسة تأثير الإنفاق العام على النمو الشامل خلال الفترة عام (١٩٩١ – ٢٠٢٣).وحيث أن الهدف الرئيسي هو قياس تأثير الإنفاق العام على اهم مؤشرات النمو الشامل في مصر، فسوف يتم استخدام كلاً من الإنفاق العام، والدعم،والنفقات النهائية للاستهلاك كمتغيرات مستقلة *Independent Variables*، واستخدام معدل نمو الناتج المحلي، ومعدل البطالة، والقيمة المضافة من القطاع الصناعي والقيمة المضافة من القطاع الزراعي، ومعدل الفقر، باعتبارهم اهم مؤشرات النمو الشامل كمتغيرات تابعة *Dependent Variable*. إضافة إلى استخدام معدل نمو السكان كمتغير ضابط (حاكم) *Control variable*. من هنا، سوف يتم التحقق من صحة أو عدم صحة فرضية الدراسة " **هناك تاثير سلبى للانفاق العام على اهم مؤشرات النمو الشامل في مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٢٣).**"

بناء النماذج القياسية

ولدراسة التأثيرات السلبية والإيجابية في الأجل القصير والطويل، تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة غير الخطي(NARDL) *Nonlinear Autoregressive Distributed Lag*.

هذا، ويمكن توضيح العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة من خلال نموذج NARDL المبين بالمعادلة (١):

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2^+ GE_{t-1}^+ + \beta_2^- GE_{t-1}^- + \beta_3^+ S_{t-1}^+ + \beta_3^- S_{t-1}^- + \beta_4^+ CE_{t-1}^+ + \beta_4^- CE_{t-1}^- + \beta_5 PGR_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_6 \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_7^+ \Delta GE_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_7^- \Delta GE_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_8^+ \Delta S_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_8^- \Delta S_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_9^+ \Delta CE_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_9^- \Delta CE_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_{10} \Delta PGR_{t-i} + \beta_{11} ECT_{t-1} \quad (2)$$

حيث إن Y تمثل المتغيرات التابعة محل الدراسة، وGE^+، GE^- تمثل التغيرات الموجبة والسالبة للإنفاق العام، وS^+، S^- تمثل التغيرات الموجبة والسالبة للدعم، وCE^+، CE^- تمثل التغيرات الموجبة والسالبة للنفقات النهائية للاستهلاك، PGR تمثل معدل نمو السكان، كما تمثلΔ الفرق الأول للمتغير، وp تمثل العدد الأمثل لفترات الإبطاء، وECT_{t-1} تمثل معامل تصحيح الخطأ، هذا، وسوف يتم تطبيق اختبار F-Bounds test المصاحب للنموذج للتحقق من مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة

١. بناء نموذج معدل نمو الناتج المحلي

لدراسة تأثير الإنفاق العام على معدل نمو الناتج المحلي، واستخدام كلاً من الإنفاق العام، والدعم، والنفقات النهائية للاستهلاك كمتغيرات مستقلة، واستخدام معدل نمو الناتج المحلي، كمتغير تابع، إضافة إلى استخدام معدل نمو السكان كمتغير حاكم كما هو مبين بنموذج NARDLالموضح بالمعادلة (٢):

$$\Delta GR_t = \beta_0 + \beta_1 GR_{t-1} + \beta_2^+ GE_{t-1}^+ + \beta_2^- GE_{t-1}^- + \beta_3^+ S_{t-1}^+ + \beta_3^- S_{t-1}^- + \beta_4^+ CE_{t-1}^+ + \beta_4^- CE_{t-1}^- + \beta_5 PGR_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_6 \Delta GR_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_7^+ \Delta GE_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_7^- \Delta GE_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_8^+ \Delta S_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_8^- \Delta S_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_9^+ \Delta CE_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_9^- \Delta CE_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_{10} \Delta PGR_{t-i} + \beta_{11} ECT_{t-1} \quad (3)$$

والجدول (١) يوضح العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات والتي يتضح منها أن التغيرات الإيجابية للإنفاق العام لها تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية على معدل نمو الناتج المحلي في الأجل، كما تؤثر التغيرات السلبية للإنفاق العام تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية على معدل نمو الناتج المحلي بمستوى المعنوية عند ٥٪ (p–value = 0.018<α = 0.05). أيضاً تبين أن التغيرات الإيجابية للنفقات النهائية للاستهلاك لها تأثير عكسي

على معدل نمو الناتج المحلي بمستوى المعنوية عند ١٠٪ (p–value = 0.060<α = 0.05). أما فيما يتعلق بباقي التغيرات لم يظهر لها تأثير عند مستوى معنوية ٥٪ (p–value >α = 0.05).

جدول (١)

تأثير الإنفاق العام على معدل نمو الناتج المحلي في الأجل الطويل

المتغيرات	معاملات نموذج الانحدار		اختبار *t–test*	
	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الاختبار *t*	معنوية الاختبار *p–value*
ثابت المعادلة C	23.417	21.375	1.096	0.285
التغيرات الإيجابية للإنفاق العام GE^{+}_{t-1}	−0.246	0.143	−1.724	0.099
التغيرات السلبية للإنفاق العام GE^{-}_{t-1}	−0.469	0.183	−2.563	**0.018**
التغيرات الإيجابية للدعم S^{+}_{t-1}	0.104	0.562	0.186	0.854
التغيرات السلبية للدعم S^{-}_{t-1}	−0.086	0.215	−0.401	0.692
التغيرات الإيجابية للنفقات النهائية للاستهلاك CE^{+}_{t-1}	−1.848	0.933	−1.981	0.060
التغيرات السلبية للنفقات النهائية للاستهلاك CE^{-}_{t-1}	1.152	0.951	1.211	0.239
معدل نمو السكان PGR_{t-1}	−9.946	9.758	−1.019	0.319

ولتوضيح تأثير الإنفاق العام على معدل نمو الناتج المحلي في الأجل القصير، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) كما هو موضح بالجدول (٢).

جدول (٢)

تأثير الإنفاق العام على معدل نمو الناتج المحلي في الأجل القصير

(نموذج تصحيح الخطأ)

المتغيرات	معاملات نموذج الانحدار		اختبار *t–test*	
	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الاختبار *t*	معنوية الاختبار *p–value*
التغيرات الإيجابية للإنفاق العام GE^{+}_{t}	−0.236	0.061	−3.849	0.001
التغيرات السلبية للإنفاق العام GE^{-}_{t}	−0.104	0.065	−1.606	0.123
التغيرات الإيجابية للدعم S^{+}_{t}	0.498	0.128	3.900	0.001

المتغيرات	معاملات نموذج الانحدار		اختبار *t-test*	
	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الاختبار *t*	معنوية الاختبار *p-value*
التغيرات السلبية للدعم S_t^-	−0.209	0.062	−3.363	0.003
التغيرات الإيجابية للدعم مبطأ بفترة S_{t-1}^+	−0.183	0.106	−1.718	0.100
التغيرات السلبية للدعم مبطأ بفترة S_{t-1}^-	0.421	0.071	5.938	0.000
معدل نمو السكان PGR_t	−23.194	3.703	−6.263	0.000
معدل نمو السكان مبطأ بفترة PGR_{t-1}	5.632	2.546	2.212	0.038
معامل تصحيح الخطأ ECT_{t-1}	−0.702	0.124	−5.648	0.000
اختبار F (*p*–value)	12.281 (0.000)	معامل التحديد R^2		0.824
الخطأ المعياري للتقدير **S.E. of regression**	0.700	معامل التحديد المعدل **Adjusted R^2**		0.757

يتضح من الجدول (٢) إنه:

يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية للتغيرات الإيجابية للإنفاق العام (GE_t^+)على معدل نمو الناتج المحلي (GR) بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتغيرات السلبية للإنفاق العام (GE_t^-) على معدل نمو الناتج المحلي حيث زادت القيمة الاحتمالية لاختبار t عن مستوى المعنوية عند ٥٪ (p–value = 0.123 >α = 0.05). يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية للتغيرات الإيجابية للدعم (S_t^+) على معدل نمو الناتج المحلي (GR) كما يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية للتغيرات السلبية للدعم (S_t^-) على معدل نمو الناتج المحلي (GR) .يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو السكان (PGR) على معدل نمو الناتج المحلي (GR) . نموذج الانحدار الذي تم بناءه يعتبر نموذج دال إحصائياً، حيث انخفضت القيمة الاحتمالية لاختبار F عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥٪ (p–value = 0.000<α = 0.05) كما أن المتغيرات المكونة للنموذج تستطيع أن تُفسر ما يقرب من ٧٥.٧٪ من التغيرات التي تطرأ على معدل نمو الناتج المحلي، في حين أن الجزء المتبقي قد يرجع إلى الخطأ العشوائي أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على معدل نمو الناتج المحلي ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية.

٢ بناء نموذج معدل البطالة

لدراسة تأثير الإنفاق العام على معدل البطالة، واستخدام كلاً من الإنفاق العام، والدعم، والنفقات النهائية للاستهلاك كمتغيرات مستقلة، واستخدام معدل البطالة، كمتغير تابع، إضافة إلى استخدام معدل نمو السكان كمتغير حاكم كما هو مبين بنموذج NARDL الموضح بالمعادلة (٣):

$$\Delta UR_t = \beta_0 + \beta_1 UR_{t-1} + \beta_2^+ GE_{t-1}^+ + \beta_2^- GE_{t-1}^- + \beta_3^+ S_{t-1}^+ + \beta_3^- S_{t-1}^- + \beta_4^+ CE_{t-1}^+ + \beta_4^- CE_{t-1}^- + \beta_5 PGR_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_6 \Delta UR_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_7^+ \Delta GE_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_7^- \Delta GE_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_8^+ \Delta S_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_8^- \Delta S_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_9^+ \Delta CE_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_9^- \Delta CE_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_{10} \Delta PGR_{t-i} + \beta_{11} ECT_{t-1} \quad (5)$$

والجدول (٣) يوضح العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات والتي يتضح منها أن التغيرات السلبية للإنفاق العام لها تأثير طردي ذو دلالة إحصائية على معدل البطالة في الأجل الطويل، بينما تؤثر التغيرات الايجابية للدعم تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية على معدل البطالة . أيضاً تبين أن التغيرات الإيجابية للنفقات النهائية للاستهلاك لها تأثير طردي على معدل البطالة . كما أن هناك تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو السكان على معدل البطالة . أما فيما يتعلق بباقي التغيرات لم يظهر لها تأثير سواء عند مستوى معنوية ٥٪ أو ١٠٪.

جدول (٣)

تأثير الإنفاق العام على معدل البطالة في الأجل الطويل

المتغيرات	معاملات نموذج الانحدار		اختبار *t-test*	
	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الاختبار *t*	معنوية الاختبار *p-value*
ثابت المعادلة C	-51.799	16.210	-3.195	0.004
التغيرات الإيجابية للإنفاق العام GE_{t-1}^+	0.185	0.178	1.044	0.308
التغيرات السلبية للإنفاق العام GE_{t-1}^-	0.514	0.167	3.074	0.006
التغيرات الإيجابية للدعم S_{t-1}^+	-1.030	0.400	-2.573	0.017
التغيرات السلبية للدعم S_{t-1}^-	-0.139	0.226	-0.615	0.545
التغيرات الإيجابية للنفقات النهائية للاستهلاك CE_{t-1}^+	5.633	2.637	2.136	0.044
التغيرات السلبية للنفقات النهائية للاستهلاك CE_{t-1}^-	-1.080	0.955	-1.131	0.270

معدل نمو السكان PGR_{t-1}	29.286	7.651	3.828	0.001

ولتوضيح تأثير الإنفاق العام على معدل البطالة في الأجل القصير، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) كما هو موضح بالجدول (٤).

المتغيرات	معاملات نموذج الانحدار		اختبار *t-test*	
	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الاختبار *t*	معنوية الاختبار *p-value*
معدل البطالة مبطأ بفترة UR^{+}_{t-1}	−0.257	0.079	−3.253	0.004
التغيرات الإيجابية للإنفاق العام GE^{+}_{t}	0.079	0.022	3.519	0.002
التغيرات السلبية للإنفاق العام GE^{-}_{t}	−0.074	0.040	−1.855	0.080
التغيرات الإيجابية للدعم S^{+}_{t}	−0.302	0.070	−4.309	0.000
التغيرات السلبية للدعم S^{-}_{t}	0.101	0.033	3.089	0.006
التغيرات الإيجابية للدعم مبطأ بفترة S^{+}_{t-1}	0.508	0.069	7.369	0.000
التغيرات السلبية للدعم مبطأ بفترة S^{-}_{t-1}	−0.180	0.037	−4.826	0.000
التغيرات الإيجابية للنفقات النهائية للاستهلاك CE^{+}_{t}	0.558	0.198	2.815	0.011
التغيرات السلبية للنفقات النهائية للاستهلاك CE^{-}_{t}	−0.025	0.204	−0.121	0.905
التغيرات الإيجابية للنفقات النهائية للاستهلاك مبطأ بفترة CE^{+}_{t-1}	−2.510	0.350	−7.173	0.000
التغيرات السلبية للنفقات النهائية للاستهلاك مبطأ بفترة CE^{-}_{t-1}	−0.290	0.226	−1.284	0.215
معامل تصحيح الخطأ ECT_{t-1}	−0.747	0.071	−10.511	0.000
اختبار F (*p*-value)	25.452 (0.000)	معامل التحديد R^2		0.940
الخطأ المعياري للتقدير **S.E. of regression**	0.356	معامل التحديد المعدل **Adjusted R^2**		0.903

جدول (٤)

تأثير الإنفاق العام على معدل البطالة في الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ)

يتضح من الجدول (٤) إنه: يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية للتغيرات الإيجابية للإنفاق العام (GE^{+}_{t}) على معدل البطالة (UR) . كما يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية للتغيرات السلبية للإنفاق العام (GE^{-}_{t}) على معدل البطالة .يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية للتغيرات الإيجابية للدعم (S^{+}_{t}) على معدل البطالة (UR) . بينما يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية للتغيرات السلبية للدعم (S^{-}_{t}) على معدل البطالة (UR).يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية للتغيرات الإيجابية للنفقات النهائية للاستهلاك (CE^{+}_{t}) على معدل البطالة (UR) بينما

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتغيرات السلبية للإنفاق العام (CE_t^-) على معدل البطالة عن مستوى المعنوية عند ٥٪ (p–value = 0.905>α = 0.05). نموذج الانحدار الذي تم بناءه يعتبر نموذج دال إحصائياً، حيث انخفضت القيمة الاحتمالية لاختبار F عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥٪ (p–value = 0.000<α = 0.05) كما أن المتغيرات المكونة للنموذج تستطيع أن تُفسر ما يقرب من ٩٠.٣٪ من التغيرات التي تطرأ على معدل البطالة، في حين أن الجزء المتبقي قد يرجع إلى الخطأ العشوائي أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على معدل البطالة ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية.

٣. بناء نموذج القيمة المضافة من القطاع الصناعي

لدراسة تأثير الإنفاق العام على القيمة المضافة من القطاع الصناعي، واستخدام كلاً من الإنفاق العام، والدعم، والنفقات النهائية للاستهلاك كمتغيرات مستقلة، واستخدام القيمة المضافة من القطاع الصناعي، كمتغير تابع، إضافة إلى استخدام معدل نمو السكان كمتغير حاكم كما هو مبين بنموذج NARDL الموضح بالمعادلة (٤):

$$\Delta AAV_t = \beta_0 + \beta_1 AAV_{t-1} + \beta_2^+ GE_{t-1}^+ + \beta_2^- GE_{t-1}^- + \beta_3^+ S_{t-1}^+ + \beta_3^- S_{t-1}^- + \beta_4^+ CE_{t-1}^+ + \beta_4^- CE_{t-1}^- + \beta_5 PGR_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_6 \Delta AAV_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_7^+ \Delta GE_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_7^- \Delta GE_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_8^+ \Delta S_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_8^- \Delta S_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_9^+ \Delta CE_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_9^- \Delta CE_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_{10} \Delta PGR_{t-i} + \beta_{11} ECT_{t-1} \quad (7)$$

والجدول (٥) يوضح العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. وبالرغم من وجود علاقة توازن طويلة الأجل إلا إنه لم يظهر تأثير للإنفاق العام على **القيمة المضافة من القطاع الصناعي** في الأجل الطويل لزيادة القيمة الاحتمالية لاختبار t لمتغيرات النموذج عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥٪ (p–value >α = 0.05).

جدول (٥)

تأثير الإنفاق العام على القيمة المضافة من القطاع الصناعي في الأجل الطويل

المتغيرات	معاملات نموذج الانحدار		اختبار *t–test*	
	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الاختبار *t*	معنوية الاختبار *p–value*
ثابت المعادلة C	193.315	168.047	1.150	0.262
التغيرات الإيجابية للإنفاق العام GE_{t-1}^+	1.086	0.805	1.349	0.191

التغيرات السلبية للإنفاق العام GE^{-}_{t-1}	1.521	1.739	0.875	0.391
التغيرات الإيجابية للدعم S^{+}_{t-1}	3.967	3.960	1.002	0.327
التغيرات السلبية للدعم S^{-}_{t-1}	2.169	1.361	1.594	0.125
التغيرات الإيجابية للنفقات النهائية للاستهلاك CE^{+}_{t-1}	3.362	5.087	0.661	0.515
التغيرات السلبية للنفقات النهائية للاستهلاك CE^{-}_{t-1}	−0.460	4.065	−0.113	0.911
معدل نمو السكان PGR_{t-1}	−66.421	70.784	−0.938	0.358

ولتوضيح تأثير الإنفاق العام على القيمة المضافة من القطاع الصناعي في الأجل القصير، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) كما هو موضح بالجدول (٦).

جدول (٦)

تأثير الإنفاق العام على القيمة المضافة من القطاع الصناعي في الأجل القصير

(نموذج تصحيح الخطأ)

المتغيرات	معاملات نموذج الانحدار		اختبار *t-test*	
	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الاختبار *t*	معنوية الاختبار *p-value*
التغيرات الإيجابية للإنفاق العام GE^{+}_{t}	−0.245	0.203	−1.209	0.241
التغيرات السلبية للإنفاق العام GE^{-}_{t}	1.675	0.273	6.129	0.000
التغيرات الإيجابية للإنفاق العام مبطأ بفترة GE^{+}_{t-1}	−2.212	0.188	−11.786	0.000
التغيرات السلبية للإنفاق العام مبطأ بفترة GE^{-}_{t-1}	0.464	0.253	1.834	0.082
التغيرات الإيجابية للدعم S^{+}_{t}	0.853	0.430	1.983	0.062
التغيرات السلبية للدعم S^{-}_{t}	0.816	0.219	3.727	0.001
التغيرات الإيجابية للدعم مبطأ بفترة S^{+}_{t-1}	−2.413	0.393	−6.146	0.000
التغيرات السلبية للدعم مبطأ بفترة S^{-}_{t-1}	0.943	0.256	3.682	0.002
معدل نمو السكان PGR_{t}	−32.517	11.577	−2.809	0.011
معدل نمو السكان مبطأ بفترة PGR_{t-1}	32.266	10.258	3.145	0.005
معامل تصحيح الخطأ ECT_{t-1}	−0.558	0.043	−13.099	0.000

اختبار F (*p*–value)	27.580 (0.000)	معامل التحديد R^2	0.936
الخطأ المعياري للتقدير **S.E. of regression**	2.349	معامل التحديد المعدل **Adjusted R^2**	0.902

يتضح من الجدول (٦) إنه:

يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية للتغيرات الإيجابية للإنفاق العام (GE_t^+) على القيمة المضافة من القطاع الصناعي (AAV) . بينما يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية للتغيرات السلبية للإنفاق العام (GE_t^-) على القيمة المضافة من القطاع الصناعي. يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية للتغيرات الإيجابية للدعم (S_t^+) على القيمة المضافة من القطاع الصناعي (AAV). كما يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية للتغيرات السلبية للدعم (S_t^-) على القيمة المضافة من القطاع الصناعي (AAV) .يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو السكان (PGR) على القيمة المضافة من القطاع الصناعي (AAV) . نموذج الانحدار الذي تم بناءه يعتبر نموذج دال إحصائياً، حيث انخفضت القيمة الاحتمالية لاختبار F عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥٪ (p–value = 0.000<α = 0.05) كما أن المتغيرات المكونة للنموذج تستطيع أن تُفسر ما يقرب من ٩٠.٢٪ من التغيرات التي تطرأ على القيمة المضافة من القطاع الصناعي، في حين أن الجزء المتبقي قد يرجع إلى الخطأ العشوائي أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على القيمة المضافة من القطاع الصناعي ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية.

٤. بناء نموذج القيمة المضافة من القطاع الزراعي

لدراسة تأثير الإنفاق العام على القيمة المضافة من القطاع الزراعي، واستخدام كلاً من الإنفاق العام، والدعم، والنفقات النهائية للاستهلاك كمتغيرات مستقلة، واستخدام القيمة المضافة من القطاع الزراعي، كمتغير تابع، إضافة إلى استخدام معدل نمو السكان كمتغير حاكم كما هو مبين بنموذج NARDL الموضح بالمعادلة (٥):

$$\Delta CAV_t = \beta_0 + \beta_1 CAV_{t-1} + \beta_2^+ GE_{t-1}^+ + \beta_2^- GE_{t-1}^- + \beta_3^+ S_{t-1}^+ + \beta_3^- S_{t-1}^- + \beta_4^+ CE_{t-1}^+ + \beta_4^- CE_{t-1}^- + \beta_5 PGR_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_6 \Delta\, CAV_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_7^+ \Delta GE_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_7^- \Delta GE_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_8^+ \Delta\, S_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_8^- \Delta\, S_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_9^+ \Delta CE_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_9^- \Delta CE_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_{10} \Delta PGR_{t-i} + \beta_{11} ECT_{t-1} \quad (8)$$

والجدول (٧) يوضح العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات والتي يتضح منها أن التغيرات الإيجابية للإنفاق العام لها تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية على القيمة المضافة من القطاع الزراعي في الأجل الطويل , بينما تؤثر التغيرات السلبية للإنفاق العام تأثير طردي ذو دلالة إحصائية على القيمة المضافة من القطاع الزراعي. أيضاً تبين أن التغيرات السلبية للدعم لها تأثير عكسي على القيمة المضافة من القطاع الزراعي ، كما تبين أن التغيرات السلبية للنفقات النهائية للاستهلاك لها تأثير طردي على القيمة المضافة من القطاع الزراعي . كما تبين أن معدل نمو السكان له تأثير عكسي على القيمة المضافة من القطاع الزراعي بمستوى معنوية ٥٪ (*p*–value = 0.025<α = 0.05)، أما فيما يتعلق بباقي التغيرات لم يظهر لها تأثير سواء عند مستوى معنوية ٥٪ أو ١٠٪.

جدول (٧)

تأثير الإنفاق العام على القيمة المضافة من القطاع الزراعي في الأجل الطويل

المتغيرات	معاملات نموذج الانحدار		اختبار *t–test*	
	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الاختبار *t*	معنوية الاختبار *p–value*
ثابت المعادلة C	26.677	4.110	6.491	0.000
التغيرات الإيجابية للإنفاق العام GE_{t-1}^+	−0.145	0.054	−2.691	0.013
التغيرات السلبية للإنفاق العام GE_{t-1}^-	0.113	0.032	3.519	0.002
التغيرات الإيجابية للدعم S_{t-1}^+	0.075	0.098	0.769	0.450
التغيرات السلبية للدعم S_{t-1}^-	−0.112	0.057	−1.961	0.063
التغيرات الإيجابية للنفقات النهائية للاستهلاك CE_{t-1}^+	0.403	0.732	0.550	0.588
التغيرات السلبية للنفقات النهائية للاستهلاك	0.562	0.244	2.300	0.031

CE^{-}_{t-1}				
معدل نمو السكان PGR_{t-1}	−4.488	1.859	−2.414	0.025

ولتوضيح تأثير الإنفاق العام على القيمة المضافة من القطاع الزراعي في الأجل القصير، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) كما هو موضح بالجدول (٨).

جدول (٨) تأثير الإنفاق العام على القيمة المضافة من القطاع الزراعي في الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ)

المتغيرات	معاملات نموذج الانحدار		اختبار *t-test*	
	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الاختبار *t*	معنوية الاختبار *p-value*
القيمة المضافة من القطاع الزراعي مبطأ بفترة CAV^{+}_{t-1}	0.448	0.114	3.924	0.002
التغيرات الإيجابية للإنفاق العام GE^{+}_{t}	−0.088	0.019	−4.620	0.000
التغيرات السلبية للإنفاق العام GE^{-}_{t}	0.036	0.024	1.523	0.150
التغيرات الإيجابية للإنفاق العام مبطأ بفترة GE^{+}_{t-1}	0.099	0.024	4.142	0.001
التغيرات السلبية للإنفاق العام مبطأ بفترة GE^{-}_{t-1}	−0.040	0.025	−1.594	0.133
التغيرات الإيجابية للدعم S^{+}_{t}	−0.183	0.043	−4.311	0.001
التغيرات السلبية للدعم S^{-}_{t}	−0.055	0.020	−2.780	0.015
التغيرات الإيجابية للدعم مبطأ بفترة S^{+}_{t-1}	−0.095	0.041	−2.296	0.038
التغيرات السلبية للدعم مبطأ بفترة S^{-}_{t-1}	−0.051	0.026	−2.014	0.064
التغيرات الإيجابية للنفقات النهائية للاستهلاك CE^{+}_{t}	−0.022	0.116	−0.188	0.853
التغيرات السلبية للنفقات النهائية للاستهلاك CE^{-}_{t}	0.453	0.119	3.816	0.002
التغيرات الإيجابية للنفقات النهائية للاستهلاك مبطأ بفترة CE^{+}_{t-1}	−0.738	0.151	−4.901	0.000
التغيرات السلبية للنفقات النهائية للاستهلاك مبطأ بفترة CE^{-}_{t-1}	−0.740	0.155	−4.787	0.000
معدل نمو السكان PGR_{t}	3.036	1.212	2.504	0.025
معدل نمو السكان مبطأ بفترة PGR_{t-1}	5.965	1.322	4.512	0.000
معامل تصحيح الخطأ ECT_{t-1}	−2.045	0.192	−10.648	0.000

المتغيرات	معاملات نموذج الانحدار		اختبار *t-test*	
	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الاختبار *t*	معنوية الاختبار *p-value*
اختبار F (*p*-value)	16.176 (0.000)	معامل التحديد R^2		0.945
الخطأ المعياري للتقدير **S.E. of regression**	0.204	معامل التحديد المعدل **Adjusted R^2**		0.887

يتضح من الجدول (٨) إنه: يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية للتغيرات الإيجابية للإنفاق العام (GE_t^+) على القيمة المضافة من القطاع الزراعي (CAV). بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتغيرات السلبية للإنفاق العام (GE_t^-) على القيمة المضافة من القطاع الزراعي . يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية للتغيرات الإيجابية للدعم (S_t^+) على القيمة المضافة من القطاع الزراعي (CAV). بينما يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية للتغيرات السلبية للدعم (S_t^-) على القيمة المضافة من القطاع الزراعي (CAV). يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية للتغيرات الإيجابية للنفقات النهائية للاستهلاك (CE_t^+) القيمة المضافة من القطاع الزراعي (CAV). بينما يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية للتغيرات السلبية للإنفاق العام (CE_t^-) على القيمة المضافة من القطاع الزراعي. يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو السكان (PGR) على القيمة المضافة من القطاع الزراعي (CAV) .نموذج الانحدار الذي تم بناءه يعتبر نموذج دال إحصائياً، كما أن المتغيرات المكونة للنموذج تستطيع أن تُفسر ما يقرب من ٨٨.٧٪ من التغيرات التي تطرأ على القيمة المضافة من القطاع الزراعي، في حين أن الجزء المتبقي قد يرجع إلى الخطأ العشوائي أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على القيمة المضافة من القطاع الزراعي ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية.

٥. بناء نموذج معدل الفقر

لدراسة تأثير الإنفاق العام على معدل الفقر، واستخدام كلاً من الإنفاق العام، والدعم، والنفقات النهائية للاستهلاك كمتغيرات مستقلة، واستخدام معدل الفقر، كمتغير تابع، إضافة إلى استخدام معدل نمو السكان كمتغير حاكم كما هو مبين بنموذج NARDL الموضح بالمعادلة (٦):

$$\Delta PR_t = \beta_0 + \beta_1 PR_{t-1} + \beta_2^+ GE_{t-1}^+ + \beta_2^- GE_{t-1}^- + \beta_3^+ S_{t-1}^+ + \beta_3^- S_{t-1}^- + \beta_4^+ CE_{t-1}^+ + \beta_4^- CE_{t-1}^- + \beta_5 PGR_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_6 \Delta PR_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_7^+ \Delta GE_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_7^- \Delta GE_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_8^+ \Delta S_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_8^- \Delta S_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_9^+ \Delta CE_{t-i}^+ + \sum_{i=1}^{p} \beta_9^- \Delta CE_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{p} \beta_{10} \Delta PGR_{t-i} + \beta_{11} ECT_{t-1} \quad (9)$$

وبالرغم من وجود علاقة توازن طويلة الأجل إلا إنه لم يظهر تأثير للإنفاق العام الحكومي على **معدل الفقر** في الأجل الطويل لزيادة القيمة الاحتمالية لاختبار t لمتغيرات النموذج عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥٪ (*p*–value >α = 0.05) كما هو موضح بالجدول (٩).

جدول (٩)

تأثير الإنفاق العام على معدل الفقر في الأجل الطويل

المتغيرات	معاملات نموذج الانحدار		اختبار ***t–test***	
	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الاختبار ***t***	معنوية الاختبار ***p–value***
ثابت المعادلة C	973.637	31463.576	0.031	0.976
التغيرات الإيجابية للإنفاق العام GE_{t-1}^+	9.614	310.463	0.031	0.976
التغيرات السلبية للإنفاق العام GE_{t-1}^-	−0.715	22.029	−0.032	0.974
التغيرات الإيجابية للدعم S_{t-1}^+	25.223	812.611	0.031	0.976
التغيرات السلبية للدعم S_{t-1}^-	−2.414	74.689	−0.032	0.975
التغيرات الإيجابية للنفقات النهائية للاستهلاك CE_{t-1}^+	−90.787	2933.074	−0.031	0.976
التغيرات السلبية للنفقات النهائية للاستهلاك CE_{t-1}^-	82.964	2696.414	0.031	0.976
معدل نمو السكان PGR_{t-1}	−454.333	14950.265	−0.030	0.976

ولتوضيح تأثير الإنفاق العام على معدل الفقر في الأجل القصير، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) كما هو موضح بالجدول (١٠).

جدول (١٠)

تأثير الإنفاق العام على معدل الفقر في الأجل القصير

(نموذج تصحيح الخطأ)

المتغيرات	معاملات نموذج الانحدار		اختبار *t–test*	
	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الاختبار *t*	معنوية الاختبار *p–value*
التغيرات الإيجابية للإنفاق العام GE_t^+	−0.077	0.275	−0.282	0.781
التغيرات السلبية للإنفاق العام GE_t^-	−0.918	0.276	−3.320	0.003
التغيرات الإيجابية للإنفاق العام مبطأ بفترة GE_{t-1}^+	0.619	0.277	2.237	0.034
التغيرات السلبية للإنفاق العام مبطأ بفترة GE_{t-1}^-	1.167	0.257	4.545	0.000
معامل تصحيح الخطأ ECT_{t-1}	−0.008	0.001	−6.501	0.000
اختبار F (*p*–value)	18.330 (0.000)	معامل التحديد R^2		0.746
الخطأ المعياري للتقدير **S.E. of regression**	0.535	معامل التحديد المعدل **Adjusted R^2**		0.705

يتضح من الجدول (١٠) إنه:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتغيرات الإيجابية للإنفاق العام (GE_t^+) على معدل الفقر (PR) حيث زادت القيمة الاحتمالية لاختبار t عن مستوى المعنوية عند ٥٪ (p–value = 0.781>α = 0.05). بينما يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية للتغيرات السلبية للإنفاق العام (GE_t^-) على معدل الفقر حيث انخفضت القيمة الاحتمالية لاختبار t عن مستوى المعنوية عند ٥٪ (p–value = 0.003<α = 0.05).نموذج الانحدار الذي تم بناءه يعتبر نموذج دال إحصائياً، حيث انخفضت القيمة الاحتمالية لاختبار F عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥٪ (p–value = 0.000<α = 0.05) كما أن المتغيرات المكونة للنموذج تستطيع أن تُفسر ما يقرب من ٧٠.٥٪ من التغيرات التي تطرأ على معدل الفقر، في حين أن الجزء المتبقي قد يرجع إلى الخطأ العشوائي أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على معدل الفقر ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية.

النتائج :

١)اكدت النتائج الإحصائية على انه يوجد تاثير عكسى لكلا من التغيرات الإيجابية والسلبية للانفاق العام على معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى مما يظهر وجود علاقة غير خطية , كذلك يوجد تاثير عكسى للتغيرات

الإيجابية للانفاق العام على معدل نمو القيمة المضافة للقطاعين الزراعى والصناعى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى , ولم يشهد الهيكل القطاعى للناتج المحلى الاجمالى تغيرا جوهريا فيما عدا الانخفاض في مساهمة القطاع الزراعى , وعلى الرغم من تحسن معدلات نمو القطاعين الصناعى والخدمى الا ان هناك ضعف في مساهمة تلك القطاعات في خلق فرص عمل جديدة .كذلك فان التغيرات السلبية والايجابية للانفاق العام لا تؤثر على معدل البطالة في الاجلين القصير والطويل **وهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة**,

(٢)هناك تحسن ملحوظ في مؤشرات البنية التحتية وذلك نتيجة تطور حجم الاستثمارات في البنية التحتية خلال المرحلة (٢٠١٤ – ٢٠٢٣) وهو ما ساهم في حفز النمو الاقتصادى واثر إيجابيا على معدلات البطالة خلال تلك المرحلة من الدراسة .

٣)يوجد تاثير عكسى للتغيرات السلبية للانفاق العام على معدل الفقر بينما لا يوجد تاثير للتغيرات الإيجابية , مما يعنى ان زيادة حجم الانفاق العام لم تساهم في تقليل معدلات الفقر بينما خفض الانفاق العام وبخاصة الدعم قد ساهم في زيادة معدلات الفقر **وهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة.**

التوصيات :

١)زيادة الانفاق العام واعاده تخصيصه بزيادة الانفاق الاستثمارى في قطاعى التعليم وبخاصة في المرحلة الأساسية وكذلك قطاع الصحة بهدف تنمية راس المال البشرى وتحسين مؤشرات العدالة احد اهم مؤشرات النمو الشامل .

٢)التركيز على أهمية التكوين القطاعى لعملية النمو للقطاعات الاقتصادية كثيفة العمل (الصناعية والزراعية) بتوفير مناخ استثمار حقيقى وتنسيق كامل بين أدوات السياسات الاقتصادية لدعم تلك القطاعات وتعظيم الاستفادة من الاستثمارات التي تحققت في قطاع البنية التحتية .

٣)إعادة النظر في سياسة تخفيض الدعم , والتحول الى زيادة الدعم النقدى خاصة خلال تلك الفترة التي تشهد تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى والتي يتحمل اعبائها بشكل اكبر الطبقة الفقيرة .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١- الدواخلي، وائل سعد (٢٠٢٢): "تقدير عتبة الإنفاق الحكومي في الدول العربية باستخدام نماذج انحدار العتبة – دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، تاريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٢/٩.

٢- داود , ياسر إبراهيم محمد و البدرى , عصام احمد (٢٠٢٣) "محددات النمو الاقتصادي الاحتوائي في الاقتصاد المصري"، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، العدد الثالث (الجزء الأول)، يوليو ٢٠٢٣

٣- عبدالله شحاتة: الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام, رؤية عامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، **ورقية بحثية** ٢٠٠٩.

٤- عبده، عبير شعبان (٢٠٢٣): "دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية"، **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**، المجلد (٦٠)، العدد الثالث، ابريل ٢٠٢٣.

٥- عطية، فاطمة عبدالله (٢٠٢٣):" اثر الصدمات المالية الغير متماثلة على معدل النمو الاقتصادى في مصر " **المجلة العلمية للبحوث التجارية** , العدد الثانى , ابريل (٢٠٢٢).

٦- علوية، زينب توفيق (٢٠١٦): "تقييم أثر الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٤"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٧٤، مصر.

٧- غازي، سمر الأمير (٢٠٢٢): "تقدير محددات النمو الاقتصادي في مصر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي (VAR)"، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، يناير ٢٠٢٢.

٨- قابيل، ماجد عبدالعظيم (٢٠٢٢): "أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في مصر"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، تاريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٢/٢١.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1- Ali, Ifzal and son Hyun Hwa (2007), "Measuring Inclusive Growth" **Asian Development Review**,Vol.24,NO.1,Asian Development Bank,p.11.

2- Barro, R. J. (1990). Government Spending in a Simple Model of Endogeneous Growth, **The Journal of Political Economy**, 98(5) 2, S103-S125.

3- Brooks, C. (2008). Introductory Econometrics for Finance (2 ed.). **New York: Cambridge University Press**.

4- EL-Laithy, Heba and Sherine AL-shawarby (2015),"Measuring Inclusive Growth and social Mobility in Egypt Before and After The Revolution" paper presented at Conference on political and Economic Challenges in Egypt: Future perspectives, **Faculty of Economics and political science, Cairo University**,9-11,May2015,p.7.

5- Elshawarby Sheren (2017) Inclusive Growth and Forward Looking Macroeconomic Polices , **Egyptian Review of Development and Planning** Vol.25,No1.June2017.

6- Froyen, R. T. (2013). Macroeconomics: Theories and Policy, 10th **Edition, Pearson Education, London**.

7- Greene, William H. 2008. Econometric Analysis, 6th ed. **Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall**.

8- GSDRC,(2010),Governance and social Development Resource Centre.2010.Helpdesk Research Report: **Literature Review on Inclusive Growth**.April2010.

9- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2008). **Basic Econometrics: McGraw-Hill Education.**

10- Habito, C. F, (2009)."Patterns of inclusive growth in developing Asia: Insights from an enhanced growth-poverty elasticity analysis". **ADBL Working paper series.**No145

11- Kakwani, N. and Silber, j (2008) "Introduction: Multidimensional poverty Analysis: Conceptual Issues, Empirical 111ustrations and policy Implications" **World Development June.** Vol. 36(6).

12- Kalsen.s.,(2010). "Measuring and Monitoring Inclusive Growth: Multiple Definitions, open Questions and some Constructive proposals" , **Asian Development Bank, Working paper series** No 12.

13- Laboure, M. and Taugourdeau, E. (2018). **Does Government Expenditure Matter for Economic Growth?, Global Policy**, 9(2), 203-215.

14- Loayza, N, and Raddatz, C, (2010). The Composition of Growth Matters for Poverty Alleviation". **Journal of Development Economics.** Vol.(93)

15- Lucas, R.E (1988) "On the mechanics of Economic ", **Development journal of Monetary Economic,** Vol. 1,22.

16- Mckinley, T.(2010)"Inclusive Growth Criteria and Indicators: An inclusive growth index for Diagnosis of Country progress". **ADB Economics Working paper series.**No.14.Manila:ADB

17- Noha. S. Omar (2018) "Measuring Inclusive Growth in Egypt over A Decade" **Egyptian Review of Development and Planning** Vol.26,No1.June2018.

18- Nornadiah Mohd Razali, Yap Bee Wah (2011). Power comparisons of Shapiro-Wilk, Kolmogorov-Smirnov, Lilliefors and Anderson-Darling tests. **Journal of Statistical Modeling and Analytics**, 2(1), 21-33.

19- OECD (2014), "Report on the OECD Framework for Inclusive Growth," Meeting of **The OECD Council at Ministerial Level, paris6**-7, May,p.9

20- Olumide O. Olaoye, Oluwatosin O. Elaaole, Aziz Agesha, Olagbenga O. Afolabi, (2020), "Government Spending and economic growth in Ecowas: An asymmetric analysis", **The Journal of Economic Asymmetries**, 22e00180

21- Podesta,j.(2013)."Inclusive Economic Growth: Increasing Connectivity, Expanding Opportunity and Reducing Vulnerability". **Center for American progress.** February.

22- Qehaja, D.; Gara, A. and Qorraj, G. (2022). Allocation of Government Expenditure in Sectors and their Impact on Economic Growth- Case Study: **Western Balkan Countries, Intereulaweast**, IX (1), 33-50.

23- Ramos, R. Ranieri, R. and Lammens, j. (2013). Mapping Inclusive Growth. Brasilia: **International policy Centre for Inclusive Growth**

24- Rauniyar, G. and Kanbur, R. (2009), "Inclusive Development: Two Papers on Conceptualization, Application, and the ADB perspective", **Independent Evaluation Department, ADB**.

25- Ravallion. M.(2004). "Pro-poor Growth: A primer". Policy Research Working paper No3242 Washington DC: **The World Bank**.

26- Rebelo, S. (1991). Long-Run Policy Analysis and Long-Run Growth, **Journal of Political Economy,** 99 (3), 500-521.

27- Romer, P.M (1994) "The origin of Endogenous Growth ", **The journal of political Economy,** Vol. 8, No.1.

28- Rosoiu, I. (2015). The impact of the government revenues and expenditures on the economic growth, **Procedia Economics and Finance,** 32(526) - 533.

29- Sakr, Hala(2013) "The Road Towards Achieving Inclusive Growth: With reference to The Egyptian Economy" paper presented at Conference on Managing Transition in Egypt: political and Economic Vision, **Faculty of Economics and political Science**, April2013.

30- Sasmal, R. and Sasmal, J. (2016). Public expenditure, economic growth and poverty alleviation, **International Journal of Social Economics**, 43(6), 604-618.

31- Sen, Kunal (2014),"Inclusive Growth: When May We Expect It? When May We Not?" **Asian Development Bank Institute**,p.136.

32- Seneviratne, D. and Sun, Y. (2013) "Infrastructure and Income Distribution in ASEA-5: What are the Links? ".**IMF working paper**.No.13/41.

33- Sidek, N. Z. M. and Asutay, M. (2021). Do government expenditures and institutions drive growth? Evidence from developed and developing economies, **Studies in Economics and Finance**, 38 (2), 2021, 400-440.

34- Stuart, E,(2011) "Making Growth Inclusive: Some Lessons from Countries and The Literature" **Oxfam Research Reports**.

35- The World Bank, (2009) "What is Inclusive Growth?" PRMED Knowledge Brief. Washington, DC: Economic policy and Debt Department, **The World Bank**.

36- Wahyudi, (2020), "The Relationship between Government Spending and Economic Growth Revisited", **International Journal of Economics and Financial**, Vol., 10(6), pp: 84- 88.

37- White, H and E. Anderson (2001) "Growth versus Distribution: Does the pattern of Growth Matter?". **Development policy Review**19:3,267-289

38- Wooldridge, Jeffrey M. 2010. Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data. **2nded. Cambridge**, MA: MIT Press.

39- World Bank and Ministry of Economic Development, ARE-Economic Growth, Inequality and poverty: Social Mobility in Egypt between 2005 and 2008, **world bank, Washington**, D.C, 2009.

ملحق جدول (١)

القيمة المضافة من القطاع الزراعي كنسبة من الناتج المحلى (%)	القيمة المضافة من القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلى (%)	القيمة المضافة من قطاع الخدمات كنسبة من الناتج المحلى (%)	السنوات
16.99	32.13	48.66	1991
15.86	31.41	47.22	1992
15.74	31.14	47.29	1993
15.71	30.51	46.91	1994
15.71	30.24	47.18	1995
16.11	29.32	47.73	1996
15.75	29.1	48.15	1997
15.88	28.55	48.26	1998
15.9	28.41	47.56	1999
15.5	30.75	46.53	2000
15.3	3.89	46.46	2001
15.4	32.5	45.99	2002
15.28	33.37	44.9	2003
14.26	34.66	45.09	2004
13.98	34.1	45.93	2005
13.23	36.1	44.69	2006
13.42	35.06	46.89	2007
12.63	36.021	46.67	2008
12.99	35.81	46.57	2009
13.34	35.78	46.32	2010
13.86	35.95	45.72	2011
11.27	35.25	51.77	2012

السنوات	القيمة المضافة من قطاع الخدمات كنسبة من الناتج المحلى (%)	القيمة المضافة من القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلى (%)	القيمة المضافة من القطاع الزراعي كنسبة من الناتج المحلى (%)
2013	52.3	39.88	11.27
2014	52.3	39.89	11.33
2015	53.17	36.63	11.39
2016	54.48	32.45	11.76
2017	53.24	34.39	10.98
2018	51.5	35.32	10.83
2019	50.47	35.82	10.69
2020	51.76	32.38	11.16
2021		31.18	11.43
2022		32.71	10.94
2023		32.73	10.9

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولى – world development indicators 2023 – متاحة من خلال :

https://databank#worldbank.org/source/world-development-indicators

ملحق جدول (٢)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلى (%)	معدل البطالة (%)	معدل الفقر عند خط الفقر الوطني % من السكان
1991	1.25	9.38	20.2
1992	4.47	8.92	19.8
1993	2.9	10.92	19.4
1994	3.79	10.93	19.1
1995	4.64	11.03	19.4
1996	4.98	9	18.9
1997	5.49	8.3	18.2
1998	5.57	8.02	18
1999	6.05	7.9	18.1
2000	6.37	8.98	17.3
2001	3.53	9.26	16.7
2002	2.39	10.01	16.8
2003	3.19	10.91	17
2004	4.09	10.32	17.7
2005	4.47	11.49	19.6
2006	6.84	10.49	20.5
2007	7.08	8.8	21
2008	7.15	8.51	21.6
2009	4.67	9.08	23
2010	5.14	8.075	25.2

السنوات	معدل نمو الناتج المحلى (%)	معدل البطالة (%)	معدل الفقر عند خط الفقر الوطني % من السكان
2011	1.76	11.84	25.6
2012	2.22	12.59	26.3
2013	2.18	13.15	26.5
2014	2.91	13.1	27.1
2015	4.37	13.05	27.8
2016	4.34	12.45	29.8
2017	4.18	11.76	32.5
2018	5.31	9.85	33.1
2019	5.56	7.85	31.4
2020	3.57	7.97	30.2
2021	3.3	7.44	
2022	6.6	7.34	
2023		7.3	

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولى – world development indicators 2023 – متاحة من خلال :

https://databank#worldbank.org/source/world-development-indicators

ملحق جدول (٣)

السنوات	الإنفاق العام نسبة للناتج (%)	الدعم كنسبة من الإنفاق العام (%)	النفقات النهائية للاستهلاك (%) الناتج المحلى الإجمالي
1991	37		10.42
1992	34	38.2	10.31
1993	33	38.5	10.29
1994	32	37.9	10.54
1995	28	38.2	10.37
1996	27	38	10.32
1997	26	37.2	10.31
1998	24	36.1	11.61
1999	24	35.3	11.2
2000	37.6	34	11.31
2001	36.8	33.6	11.31
2002	35.4	33	12.58
2003	26.8	33.3	12.67
2004	35.9	32.7	12.75
2005	38	32.9	12.73
2006	33.7	33.2	12.28
2007	29.8	26.3	11.33
2008	31.4	32.7	10.88
2009	33.7	36.1	11.35

السنوات	الإنفاق العام نسبة للناتج (%)	الدعم كنسبة من الإنفاق العام (%)	النفقات النهائية للاستهلاك (%) الناتج المحلى الإجمالي
2010	30.2	28.1	11.16
2011	29.3	30.6	11.45
2012	28.1	31.8	11.17
2013	31.6	33.5	11.35
2014	32.9	32.5	11.84
2015	29.5	27.4	11.75
2016	30.1	24.5	11.42
2017	28.19	27.6	9.57
2018	24.9	27.4	7.94
2019	24.4	20.5	7.28
2020	25.6	18.4	7.53
2021	25.7	16.7	7.55
2022	23.3	18.7	7.26
2023			6.78

المصدر: محسوبة بواسطة الباحث اعتمادا على بيانان البنك الدولى , البنك المركزى المصرى / قطاع البحوث الاقتصادية / النشرة الإحصائية / اعداد مختلفة , وزارة المالية المصرية – الموازنة العامة للدولة – التقرير السنوي لاعداد مختلفة .